

تعديلات نهاية السنة الضريبية في الإمارات العربية المتحدة

يقترّب الموعد النهائي لقيام الأعمال التي تزاوّل أنشطتها في الدولة وتنتهي سنتها الضريبية في فبراير أو مارس 2020 بإجراء تعديلات نهاية السنة الضريبية على إقراراتها الضريبية الربع سنوية.

المواعيد النهائية

بالنسبة للأعمال التي تنتهي سنتها الضريبية في فبراير 2020، يجب إدراج التعديلات في الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبية الربع سنوية التي تنتهي في مايو 2020، والواجب تقديمها بحلول 28 يونيو 2020.

أما بالنسبة إلى الأعمال التي تنتهي سنتها الضريبية في مارس 2020، يجب إدراج التعديلات في الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبية الربع سنوية التي تنتهي في يونيو 2020، والواجب تقديمها بحلول 28 يوليو 2020.

من ينبغي عليه الاطلاع على هذا الإشعار؟

هذا الإشعار موجّه إلى الأعمال التي تقوم بتوريدات خاضعة للضريبة وأخرى مُعفاة من الضريبة في الدولة، بالإضافة إلى أي أعمال تمتلك أصولاً رأسمالية لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وعلى وجه التحديد، يُعتبر هذا الإشعار ذو أهمية خاصة للأعمال التي تنتهي سنتها الضريبية في 29 فبراير 2020 أو 31 مارس 2020.

في نهاية سنتها الضريبية، يتعين على الأعمال القيام بالحسابات وإجراء التعديلات اللازمة على ضريبة المدخلات التالية عن تلك السنة:

- احتساب التعديلات السنوية
- تعديل "الاستخدام الفعلي" (في الحالات التي تمّ فيها استخدام الآلية الأساسية لتجزئة ضريبة المدخلات خلال السنة الضريبية)
- إجراء التعديل وفقاً لنظام الأصول الرأسمالية

إضافة إلى ما تقدّم، يجب إدراج التعديلات المذكورة أعلاه في إقرار ضريبة القيمة المضافة المتعلق بالفترة الضريبية الأولى التي تلي نهاية السنة الضريبية.

تجزئة ضريبة المدخلات

يحق للأعمال استرداد ضريبة المدخلات المكتبدة عن السلع والخدمات التي استُخدمت أو يُقصد باستخدامها القيام بتوريدات خاضعة للضريبة.

وبناءً على ذلك، تكون ضريبة المدخلات غير قابلة للاسترداد في الحالات التي تكون فيها عمليات الشراء مرتبطة مباشرةً بتوريدات مُعفاة أو لغير أغراض الأعمال.

يجب على الأعمال التي تتكبد ضريبة المدخلات عن توريدات خاضعة للضريبة وأخرى غير خاضعة للضريبة (أو ما يُعرف بـ "ضريبة المدخلات المتبقية") احتساب نسبة ضريبة المدخلات القابلة للاسترداد، أو ما يُعرف بتجزئة ضريبة المدخلات، الأمر الذي يترتب عليه وجوب إجراء حسابات مؤقتة لتجزئة ضريبة المدخلات خلال السنة، والتي يجب أن تخضع بعد ذلك للمراجعة استناداً إلى الأرقام السنوية في نهاية السنة الضريبية. وقد تم تحديد المنهجيات التفصيلية لهذا الغرض.

يجب على الأعمال التي تقوم بتوريدات خاضعة للضريبة وأخرى مُعفاة من الضريبة، ضمان أنها تملك البيانات اللازمة لاستكمال هذه العمليات الحسابية التفصيلية في الوقت المحدد وكذلك إدراج التعديلات ذات الصلة في الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبية الأولى التي تلي نهاية السنة الضريبية.

نظام الأصول الرأسمالية

هناك العديد من الأعمال التي غفلت عن ملاحظة العلاقة بين التعديل السنوي الخاص بتجزئة ضريبة المدخلات ومتطلبات استكمال التعديل بموجب نظام الأصول الرأسمالية، خاصة وأن كليهما مترابطان ويجب إجراؤهما في نفس الوقت من كل سنة، الأمر الذي ينطبق على أصول ذات قيمة معينة والتي تم تكبد ضريبة القيمة المضافة عنها عند الشراء.

وبالنظر إلى أنه تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 1 يناير 2018، فإن العديد من الأعمال تواجه المطلب الأول الذي يقضي باحتساب التعديل بموجب نظام الأصول الرأسمالية هذه السنة.

في الحالات التي تقوم فيها الأعمال بالحصول أصول رأسمالية أو إنشائها، تكون ضريبة المدخلات قابلة للاسترداد في السنة التي تم فيها الحصول على الأصل، وتخضع لنسبة تجزئة ضريبة المدخلات المذكورة أعلاه.

وعلى الرغم مما تقدّم، وبالنظر إلى العمر الافتراضي الطويل للأصول ذات القيمة الكبيرة، تكون الأعمال مُلزّمة بمراقبة استخدام الأصول الرأسمالية للأغراض الضريبية مع مرور الوقت، الأمر الذي ينتج عنه تعديلات سنوية على عملية استرداد ضريبة المدخلات الأصلية والتي تُستحق عن العمر الافتراضي للأصول.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.